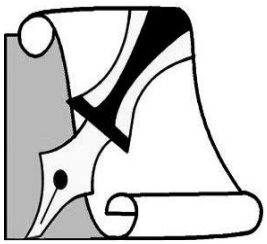

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	خمس مصالح إسرائيلية مزعومة مع المنطقة العازلة في سوريا.. ما هي؟.....	3
2	كيف يستخدم الاحتلال الإسرائيلي "المحرقة" لارتكاب الإبادة الجماعية في غزة.....	4
3	لواء احتياط إسرائيلي: لهذه الأسباب لن يتمكّن الجيش من هزيمة "حماس" في غزة.....	6
4	إحباط إسرائيلي: مصالح ترامب مع السعودية على حساب "تل أبيب".....	7
5	الخلافات بين وزراء ائتلاف نتنياهو ورئيس الأركان زامير تطفو على السطح.....	7
6	"رؤوس مقطوعة" تُشبه نتنياهو بتظاهرة في تل أبيب تُثير غضبه.. هاجَم الشاباك.....	9
7	المُستوطنون يُقيمون 85 بؤرة استيطانية في الضفة.. استغلّوا الإبادة بغزة.....	9
8	دعوة إسرائيلية لفتح تحقيق جنائي ضدّ نتنياهو.. وإلّا فالهجرة الجماعيّة هي الحل.....	10
9	مُطالبات "إسرائيلية" بتابوت النبي موسى من مصر.. "دفِن تحت الأهرامات".....	11

التفاصيل:

1 – خمس مصالح إسرائيلية مزعومة مع المنطقة العازلة في سوريا.. ما هي؟

مع تسارع التطوّرات الإقليمية عموماً، والسورية خصوصاً، تتزايد الدعوات للاندماج في التحرّكات الجارية في المنطقة، من خلال مزيج من القوّة العسكرية والأدوات الدبلوماسية، وبالتنسيق مع واشنطن، بزعم تثبيت منطقة أمنيّة عازلة في سوريا، ومنع السيطرة التركية الكاملة، واستغلال الوضع الذي نشأ لتعميق ضائقة القوى المُعادية للاحتلال. الجنرال الإسرائيلي عيران ليرمان، نشَر مقالًا في معهد القدس للاستراتيجية والأمن، ذكَر فيه أن دولة الاحتلال "لم يعد بإمكانها تجاوز زيادة النفوذ التركي في سوريا، لا سيما في ضوء تصريحات الرئيس دونالد ترامب الأخيرة خلال لقائه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، حين أشاد بنظيره التركي رجب طيّب أردوغان، عقب نجاحه في السيطرة على سوريا، وتهنئته على ذلك، ممّا يستدعي من الاحتلال التوصل لتفاهمات مع أنقرة، بدعم من واشنطن، ومساعدة الركيزة الخامسة، أذربيجان، وإرسال إشارة للنظام السوري الجديد بأن لديه ما يخسره إذا شرَع في مسار المواجهة، وأن الاحتلال لديه مصلحة بأن يُحافظ على درجة من حريّة العمل في مواجهة تركيا. وزعَم أن الاحتلال "لديه مصالح مهمّة في المنطقة العازلة على الحدود السورية، أوّلها المصلحة الأمنيّة الواضحة التي تتطلّب الاستعداد لسيناريوهات واحتمالات تفاقم تفكّك الدولة السورية، أو تزايد العداء من جانبها، بدعمٍ من وجود عسكري تركي كبير؛ فهو ثاني أقوى جيش في حلف الناتو، بكلّ ما يعنيه هذا. ومن هنا تأتي الحاجة لتعزيز المنطقة العازلة الجديدة، ليس لأغراض توسعيّة، بل كدرع ضروري وضمانة ضدّ التطوّرات الخطيرة ."

وأوضح أن "المصلحة الإسرائيلية الثانية تهدف لزيادة تآكل عناصر القوّة التي لا تزال قائمة كبقايا من قدرات النظام السوري القديم؛ وفي الوقت نفسه، خلق الظروف السياسية والاستراتيجية التي تسمح للنظام الجديد في دمشق بالحفاظ على قدر من الحكم الذاتي، وتجنّب تحويل بلاده لولاية عثمانية جديدة ."

وأشار إلى أن "المصلحة الإسرائيلية الثالثة تتعلّق بتقديم المساعدة للقوى التي ترى في دولة الاحتلال مرساة استراتيجية، وعلى رأسهم الدروز، الذين عبّر بعضهم عن هذا الموقف علانية، استناداً لعلاقاتهم بإخوانهم الدروز في الجولان المحتل والجليل والكرمل. ورغم الصعوبة الجيوسياسية واللوجستية، فمن المهم النظر للأكراد كشركاء في الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمَد لسوريا كمساحة غير مُتجانسة، لا تخضع لهيمنة قوّة إقليمية طموحة."

وأضاف أن "المصلحة الإسرائيلية الرابعة تتعلّق بتشديد الخناق حول حزب الله، والحرص على بقاء طرق إمداده مُغلقة، بالتزامن مع تضرّر وضعه داخل لبنان بسبب غياب الدعم الحكومي عبر الحدود، حتى لو استمرّت إيران بالبحث عن سُبل مساعدته من خارج المنطقة كلّياً." وأشار إلى أن "المصلحة الإسرائيلية الخامسة ترتبط بضمان عدم دفع الطائفة العلويّة في شمال سوريا لموقف دفاعي بمواجهة تهديد وجودي مزعوم، عبر تعاونها مع حزب الله لتقويض النظام الجديد ." واستدرك بالقول إن "إقامة هذه المنطقة العازلة باستخدام القوّة العسكرية الإسرائيلية، تتطلّب في المقابل جهداً دبلوماسياً مُكثّفاً على ثلاث قنوات مُتوازية: الولايات المتحدة، وتركيا، وسوريا ذاتها. صحيح أن تعبيرات ترامب الإيجابية تجاه أردوغان تشكّل تحدّياً للاحتلال، لكنها قد تشكّل أيضاً فرصة، في ضوء العلاقة الشخصية التي تربط ترامب مع أردوغان ونتنياهو معاً، بحيث تُصبح قناة لتحييد نقاط التوتّر الساخنة ." وأوضح أنه "على المستويات المهنية العليا، من الضروري التوضيح الإسرائيلي للإدارة الأمريكية ما هي خطوطها الحمراء، وأهمّها نشر القوّات الجويّة والبريّة التركية في جميع أنحاء سوريا. ولكن ما دام جيش الاحتلال يُواصل العمل بشكل مُكثّف، بما يتجاوز استراتيجية المعركة بين الحروب المعمول بها في سوريا بين 2013–2024، فمن المهم تجنّب سيناريوهات التصعيد مع تركيا بسبب حوادث غير مُتوقّعة، قدر الإمكان، لأن المصلحة المشتركة لأنقرة وتل أبيب، رغم الاختلافات الحادّة، تكمن في عدم انزلاقهما لصراع قد يكون كارثياً لكِليهما".

2 – كيف يستخدم الاحتلال الإسرائيلي "المحرقة" لارتكاب الإبادة الجماعية في غزة؟

أثبتت ثمانون عاماً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كيف استغلّت الحركة الصهيونية "المحرقة النازية" لخلق تبريرات تؤدّي للقمع المستمر للشعب الفلسطيني، حتى بات الخطاب الصهيوني يرفع لواء التبرير لأيّ عنف يُمارَس ضدّ الفلسطينيين، بزعم أنه دفاع عن النفس ضدّ قوّة تُهاجم اليهود بسبب يهوديّتهم، على حدّ زعمه. آفي رام–تسوريف، الكاتب الإسرائيلي بموقع "مُحادثة محليّة"، استعرض "سلسلة من العمليات القمعيّة التي ارتكبها الصهاينة، قبل قيام "الدولة" وبعدها، ضدّ الفلسطينيين والعرب، وطردهم من بلادهم، ومنع عودتهم إليها، ممّا يكشف عن علاقة طرديّة بين الهولوكوست والنكبة؛ حتى إن بعض قادة الصهاينة لم يتردّد في الاعتراف بالقول، ولو في غرف مُغلقة، أنه لا أحد يُنكر أن إنشاء "دولة" إسرائيل كان بمنزلة محرقة للفلسطينيين؛ لأنهم هم أيضاً ضحايا هتلر، فدونه ودون النازيّة، لم تكن الدولة اليهودية لتُقام بهذه الطريقة، وفي ظل مثل هذه الظروف".

وأضاف أن "المحرقة والنكبة ظاهرتان مُرتبطتان بعضهما ببعض، من خلال علاقة سببيّة واستمرارية تاريخية، مُتشابكتان لا يمكن فصلهما. وقد حُلّت المشكلة اليهودية عبر أرضٍ استُوطِنت، ثم احتُلّت. لكن هذا لم يحل مسألة اللاجئين أو مسألة عديمي الجنسية. على العكس من ذلك، حيث أدّى حلّ المسألة اليهودية لخلق فئة جديدة من اللاجئين، هم الفلسطينيون. ومن ثمّ، فقد بدأ الصهاينة يَتبنّون مبادئ التطهير، والتفوّق، والإخضاع".

وأشار إلى أن "وصف الفلسطينيين بالنازيين بات عنصراً أساسياً في الدعاية الصهيونية لتبرير أفعالها ضدّهم، وأحياناً بدعم من دول الكتلة الغربية خلال الحرب الباردة. كما انعكس في وصف جمال عبد الناصر بأنه هتلر؛ وشكّل هذا التصنيف أساساً لإضفاء الشرعية على الإجراءات الإسرائيلية، الرامية لإفشال الاتفاق المُوَقّع بين بريطانيا ومصر لإجلاء القوّات العسكرية البريطانية من قناة السويس، وتضمن تشغيل شبكة تجسّس وتخريب إسرائيلية داخل مصر المُسمّاة عملية سوزانا، وتُسمّى في دولة الاحتلال باسم القضية المُخزية". وأوضح أن "الاستخدام الصهيوني لموضوع المحرقة وصل إلى ذروته في حرب 1967، التي أسفرت عن احتلال سيناء وغزة والضفة والجولان، وأطلق عليه الخطاب الإسرائيلي اسم التحرير، ووصَفه ديفيد بن غوريون بأنه تأسيس مملكة إسرائيل الثالثة، على اعتبار أن الكارثة التي حصلت لليهود شكّلت لهم في الوقت ذاته مُحَرّكاً للخلاص؛ وهذه مُفردات مسيحانية حظِيت لاحقاً في انتشار لافت في كتابات الحاخامات اليهود، لتمهيد الطريق نحو منح قدسيّة للزيّ العسكري والأسلحة والقسوة في التعامل مع غير اليهود ." ويقول الكاتب، حيث "تمّ إنكار الدوافع المَلموسة للفلسطينيين لاستخدام العنف ضدّ الاحتلال، رغم قمعيّته واحتلاله وتوسّعه على حساب أراضيهم؛ وفي المقابل تقديمه بأنه دولة تستخدم العنف لتحقيق "الأمن" ممّن يُهدّدونها بالهولوكوست؛ وهي بذلك تسعى لتقديم نفسها في صورة الدولة التي تُغلِق الدائرة، وتُشكّل شفاءً كاملاً من صدمة الهولوكوست؛ وفي الوقت نفسه تُحافظ على الصدمة كقوّة دافعة لاستخدام العنف ضدّ الفلسطينيين والعرب، وتُبرّر استمرار العنف والقسوة والتوسّع المستمر باسم الهولوكوست". وأوضح أن "الاحتلال ينظر للعنف المُمارَس ضدّ الفلسطينيين كمحاولة لإصلاح الصدع الداخلي، وشفاءً واضحاً للشقوق التي انفتحت داخل المجتمع منذ بدء الانقلاب القانوني؛ ويُنظَر لساحة العدوان في غزة بأنها استعادة للوحدة التي فقَدتها الدولة بسبب الكراهية والقسوة ضدّ الفلسطينيين، وصولًا للنفي الكامل لوجود الشعب الفلسطيني في غزة. حتى إنه في أوّل اجتماع للحكومة بعد السابع من أكتوبر، قال وزير المالية بيتسلئيل سموتريتش؛ إنّنا "بحاجة لأن نكون قُساة، لا أن نُراعي الفلسطينيين أكثر ممّا ينبغي". وختَم بالقول؛ إن "توظيف الحركة الصهيونية سابقاً، واليوم حكومة الاحتلال، لفكرة المحرقة، باتت مُقدّمة لشرعنة

المزيد من مُمارسات القسوة ضدّ الفلسطينيين، على اعتبار أن الجرائم المُرتكَبة بحقّهم أداة للخلاص اليهودي، حتى لو كان من خلال العنف الوحشي، وتبرير الإبادة الجماعية التي نرى مَعالمها اليوم تحت أنقاض بيت لاهيا وغزة ورفح، ومُتجسّدة في أجساد الأطفال والرضّع يومياً، وأجساد النازحين في الخيام، جوعى للخبز، ومُتعطّشين للماء".

3 – لواء احتياط إسرائيلي: لهذه الأسباب لن يتمكّن الجيش من هزيمة "حماس" في غزة

شدّد اللواء احتياط في جيش الاحتلال الإسرائيلي، إسحاق بريك، على أن الجيش "غير قادر" على هزيمة حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، أو إقامة حكومة عسكرية في قطاع غزة، مُعتبرًا أن استمرار القتال يضرّ بمستقبل الجيش، ويهدّد "إسرائيل" بأزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة. وأكّد بريك، في مقال نشرته صحيفة "معاريف"، أن رئيس أركان جيش الاحتلال وقَع في فخ عندما وعَد بهزيمة "حماس" عند تولّيه منصبه، وأضاف أن "الجيش في وضعه الحالي غير قادر على النجاح في هزيمة "حماس" وإقامة حكومة عسكرية"، مُشيراً إلى أن هذا العجز ظهر بوضوح خلال العام والنصف الماضيين من القتال. ولفَت إلى أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يُعاني من نقص حاد في القوى العاملة النظامية والاحتياطية، موضحاً أن تقليص عدد الفرق البريّة خلال العقدين الماضيين، جعل من الصعب على الجيش البقاء في المناطق التي يحتلّها، أو إدارة معركة استنزاف طويلة. وقال إن "حجم الجيش البريّ اليوم حوالي ثلث حجمه قبل عشرين سنة"، لافتاً في الوقت ذاته، إلى أن عدم قدرة الجيش على التعامل مع شبكة الأنفاق التابعة لحماس يُعَدّ من أبرز أسباب الفشل. وأوضح أن "أقل من 10 بالمئة من الأنفاق تم تدميرها خلال عام ونصف من الحرب"، مُشيراً إلى أن الدمار الظاهري في غزة "يعطي إحساساً خاطئاً بالنصر، فيما تستمر "حماس" في العمل بقوّة تحت الأرض عبر حرب عصابات."

وأضاف بريك أن استمرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي في تجاهل هذه الحقائق، خصوصاً بعد انتقاد وزير المالية المتطرّف بتسلئيل سموتريتش لرئيس الأركان خلال اجتماع مجلس الوزراء، يؤكّد أن المستوى السياسي يُجَهّز "ملف فشل" لتحميل المسؤولية كاملة لرئيس الأركان إيال زامير. وقال؛ إن أي محاولة لتجنيد مئات الآلاف من جنود الاحتياط مرّة أخرى ستؤدّي إلى "تصويت بالأقدام"، حيث سيرفض عشرات بالمئة منهم الانضمام، مُشيراً إلى أن "الوضع اليوم أسوأ بكثير ممّا كان عليه خلال عهد رئيس الأركان السابق هيرتسي هاليفي." وأوضح بريك أن تداعيات استمرار الحرب ستكون كارثيّة على إسرائيل، مُشيراً إلى أنها "ستفقد دعم العالم نهائياً، وسيصل

الاقتصاد الإسرائيلي إلى حافّة الانهيار، وستُفرض المقاطعة الاقتصادية"؛ كما ستستمر حالة الانهيار الاجتماعي الداخلي. وشدّد اللواء الإسرائيلي في ختام مقاله، على أن استمرار الحرب يخدم فقط بقاء حكومة نتنياهو، مُحمّلاً الحكومة الحالية المسؤولية عن كلّ "جندي قتيل أو جريح، وكلّ شخص مخطوف يموت في الأنفاق"، مؤكّداً أن من اتّخذ قرار مُواصلة الحرب "سيتحمّل العار إلى نهاية أيّامه".

4 – إحباط إسرائيلي: مصالح ترامب مع السعودية على حساب "تل أبيب"

ربَط إسرائيليون بين استئناف المحادثات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، في ظلّ إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والأنباء عن صفقة تبادل أسرى جديدة في غزة، والرابط بينهما زيارته المُقبلة للسعودية والخليج، أو بمعنى آخر: "رئيس الولايات المتحدة يفتح الفصل السعودي من رئاسته، لأن الجهة التي تقف وراء المحادثات هي السعودية، التي تهدف للمُصالحة مع إيران، وإقامة نوع من التحالف الدفاعي المشترك للخليج العربي معها ."

بنحاس عنبري، المُستشرق اليهودي، ذكَر في مقال نشره موقع زمان إسرائيل، أن "السبب في ذلك أن السعودية تعلم أنه إذا تعرّضت إيران لهجوم إسرائيلي، فإن ردّها سيُوجّه إليها، مع كلّ الدمار الكبير الذي سَيلحق بها، وأزمة الطاقة التي ستنشأ في العالم، مع أنه كان بإمكان دولة الاحتلال أن تُنشئ في السنوات الأخيرة تحالف الشرق الأوسط، الذي دفَع الرئيس جو بايدن باتجاهه بقوّة؛ وبالتالي تنشر أنظمتها الدفاعية المتطوّرة في السعودية والخليج، لكنها اختارت مسارات رسمها إيتمار بن غفير وبيتسلئيل سموتريتش ."

وأضاف: "إنّنا وصلنا الآن للحظة الحقيقة، حيث أصبح الخيار العسكري غير عملي، رغم أن القوّات الجويّة سيطرت على القوس الإيراني السابق، وكان مُمكناً عسكرياً أن تُلحق ضرراً بالغاً ببرنامجها النووي، لكن ذلك لم يحصل. كما أن السعودية، كقوّة إسلامية وعربية، لا تستطيع المضي قدُماً مع دولة الاحتلال طالما استمرّت الحرب في غزة، وتصاعدت خطّة فتيان التلال للسيطرة على الضفة الغربية، واستفزازات بن غفير في المسجد الأقصى."

5 – الخلافات بين وزراء ائتلاف نتنياهو ورئيس الأركان زامير تطفو على السطح

بعد أقل من خمسين يوماً على تعيينه، ظهَر الخلاف بين قائد جيش الاحتلال آيال زامير ووزراء حكومة اليمين خلال مُناقشاتها الأخيرة، وتحديداً بالنسبة لمستقبل العدوان على غزة. وبدا واضحاً بحسب مُحَلّلي الاحتلال، من

خلال الجلسات، أن زامير هو الشخص الأقوى في دولة الاحتلال اليوم، فلا يمكن طرده؛ وهذا ما يكتشفه الوزراء الآن، لأنه أعلن أمام القيادة السياسية أنه ينوي التعبير عن رأيه المهني، وسيُعَبّر عنه في كلّ مكان؛ وفي هذه الحالة فهو يعمل كمستقل يتمسّك برأيه.

نير دفوري، الخبير العسكري في القناة 12، أكّد أنه "رغم التهديدات التي وجّهها بعض الوزراء نحو زامير بسبب عدم توافقهما حول حرب غزة، لكنّهم لا يملكون القدرة الحقيقية على إقالته من منصبه، لأن الكلمات التي أعلنها في هذه الاجتماعات الحكومية تُعزّز الحجج التي ساقها سلَفه المستقيل هرتسي هاليفي، رغم تعرّضه بسببها لانتقادات شديدة من قِبَل القيادة السياسية، لأنه اعتقد هو الآخر خطأ قيام الجيش بتوزيع المساعدات الإنسانية في غزة." وأوضح أن "الوزراء الذين يُحاولون انتقاد زامير لم يأخذوا في الاعتبار سياسته العسكرية الجديدة، لاسيما وهو يُرسل جنوده للقتال الضاري في غزة؛ وحين يجلس في الطابق الرابع عشر على كرسي رئيس الأركان ينظر للأمور بجديّة أكثر من باقي الوزراء، الأمر الذي دفَعهم، وبعد ساعة فقط من تهجّمهم عليه، للاستسلام أمامه بالفعل، وهو ما توافق معه وزير الحرب يسرائيل كاتس، الذي أكّد في محادثات مُغلقة مُعارضته لإقامة حكم عسكري في غزة." وأشار أن "من واجب المستوى المهني في الجيش وجهاز الشاباك عرض رأيه وتوصياته المهنية في كلّ أمر على المستوى السياسي في المناقشات الداخلية، وهذا واجبهم ومسؤوليتهم؛ ويمكن للقيادة السياسية أن تستمع، ثم تقبل أو ترفض أي قرار تراه مناسباً لتوجيه الجيش وفقاً له، لكن دون التحدّث بهذه الطريقة المُهينة مع رئيس الأركان الذي يعرض رأيه المهني في مناقشة مجلس الوزراء، لأن هذا أمر غير مقبول. كما أن أسلوب بعض الوزراء يُعتبر جزءاً من المشكلة أيضاً." وأشار إلى أن " بيتسلئيل سموتريتش وزير المالية، الذي قاد الهجوم على زامير، وبسبب وضعه السياسي، يبحث عمّن يستطيع الصعود عليه لجمع المزيد من الأصوات، لكنه لا يدرك عمق المشكلة التي يواجهها؛ فهو لا يُهاجم فقط من وافقت الحكومة بنفسها على تعيينهم، وهو هو من وافق على تعيين زامير قائداً للجيش؛ بل يُهاجم جمهوراً بأكمله يشكّل قاعدة دعمه، لأن الجمهور القومي الديني الذي يدّعي سموتريتش تمثيله ينضم لصفوف الجيش، ويدفع ثمناً باهظاً في الحرب؛ أما هو فيَقف بجانب الحريديم لإعفائهم من الخدمة العسكرية." وأكّد أن "مُناداة بعض الوزراء بإقامة الحكم العسكري في غزة، ومُعارضة الجيش وقائده لهذه الدعوات، تستدعي التوضيح أن أمراً كهذا يتطلّب تكاليف باهظة، جزء أساسي منها حياة الجنود الذين سيُطلب منهم القيام بذلك لمدّة عام على الأقل، ممّا يجعله خياراً مُكلفاً للغاية،

وينطوي على مخاطر غير ضرورية للجنود. يكاد يكون جميع الإسرائيليين يُدركون هذا الأمر، وهو ما قاله زامير صراحة للقيادة السياسية أيضاً".

6 – "رؤوس مقطوعة" تُشبه نتنياهو بتظاهرة في تل أبيب تُثير غضبه.. هاجَم الشاباك

أثار عرض فنّي، على شكل رؤوس مقطوعة تُشبه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، خلال تظاهرة لعائلات الأسرى في تل أبيب، غضب مؤيّديه وحزب الليكود. ويَظهر المُحتج الذي أثار الجدل عاري الصدر، يرتدي ضمّادات ملطّخة باللون الأحمر على صدره ورأسه، مُستلقياً في الشارع ومُمسكاً بعَلَم الاحتلال، ويحيط برأسه عدّة رؤوس تحمل وجه نتنياهو، على كلٍ منها مُلصق يحمل شعارات مثل "مُذنب" أو "خطر". وعلّق نتنياهو على العرض بالقول: "يجب قول هذا بصوت واضح، الرؤوس المقطوعة، وكذلك احتجاجات السبت، لا علاقة لها بالأسرى. على العكس، هؤلاء أناس قرّروا التضحية بالأسرى في محاولة للإطاحة الحكومة".

7 – المستوطنون يُقيمون 85 بؤرة استيطانية في الضفة.. استغلّوا الإبادة بغزة

أقام المستوطنون مؤخّرًا بؤرة استيطانية قرب قرية "سنجل" شمال رام الله، وهاجموا القرية، دون أن يمنع جيش الاحتلال الإسرائيلي عنفهم، بل هاجم الفلسطينيين بنفسه؛ وهو النمط نفسه الذي يتكرّر في جميع الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة، خاصة المنطقة "ج ."

أورن زيف، الكاتب الإسرائيلي في موقع مُحادثة محليّة، أكّد أن "إقامة البؤر الاستيطانية، وما يُرافقها من اعتداءات المستوطنين والجيش على الفلسطينيين، يُبيّن العواقب المُترتّبة على إقامتها. ومع مرور الوقت، فإنّ العنف يتزايد، ويرتبط بإنشاء 85 بؤرة استيطانية جديدة في مختلف أنحاء الضفة الغربية خلال عام ونصف، في استغلال مكشوف لانشغال العالَم بالحرب على غزة، حيث تشكّل المنطقة (ب)، 22% من مساحة الضفة؛ وبموجب اتفاق أوسلو، تقع المسؤولية الأمنية والعسكرية فيها على عاتق الاحتلال. أما المسؤولية المدنية، بما فيها إصدار تصاريح البناء، فتقع على عاتق السلطة الفلسطينية، رغم أن الاحتلال يُنفّذ فيها عمليات إنفاذ القانون والهدم ." وأضاف أن "إخلاء البؤرة الاستيطانية لا يعني نهاية المطاف، لأنه سيتم إعادة بنائها عدّة مرّات، حتى تستسلم سلطات الاحتلال، أو ينتقل المستوطنون لنقطة أخرى أقرب؛ وبعد كلّ "إخلاء" مؤقّت لواحدة من بؤرهم الاستيطانية، يصل العشرات منهم للمكان لمُهاجمة القرية الفلسطينية المُجاورة، بعضهم مُلثّمين

ومُسلّحين، يُداهمون المناطق الزراعية والعمرانية، ويُشعلون النيران في المركبات، ويدمّرون المعدّات الزراعية؛ ويُحرقون الخيام التابعة للسكّان البدو، وسرقة عشرات الأغنام، في ظاهرة أصبحت مُنتشرة على نطاق واسع في الآونة الأخيرة، بهدف الإضرار اقتصادياً بالتجمّعات الفلسطينية، وإجبارها على الرحيل ." وأكّد أن "إنشاء البؤر الاستيطانية يُصاحبه في أغلب الأحيان نوع من العنف ضدّ الفلسطينيين، وتقييد مناطق الرعي، والهجمات، والتهديدات ضدّهم لإجبارهم على المُغادرة. وفي بعض الأحيان، كان إنشاء بؤرة واحدة كافياً لإجبار الفلسطينيين على المُغادرة؛ وقد باتت غارات المُستوطنين العنيفة على القرى الفلسطينية جزءاً من سياسة دائمة، تحدث دون الحاجة لدافع أو عُذر مُحدّد، كما حدَث في قريتي "سنجل وجت ." ونُقِل عن حركة "السلام الآن" ومنظمة "كيريم نافوت"، أن "المستوطنين سيطروا على 70% من كامل مناطق المزارع الرعويّة التي تبلغ مساحتها الفعلية 786 ألف دونم، 14% من الضفة الغربية. ومنذ بداية حرب غزة، طرَدوا أكثر من 60 تجمّعاً فلسطينياً ومجموعات من الرّعاة؛ وبصورة إجمالية، تم إنشاء 85 بؤرة استيطانية جديدة في كامل أرجاء الضفة الغربية، على أنقاض المنازل الفلسطينية، أو بالقرب منها، مع العلم أن قرية سنجل مُحاطة بثلاث بؤر: غفعات هرئيل، غفعات هرويه، مزرعة نحال شيلو".

8 – دعوة إسرائيلية لفتح تحقيق جنائي ضدّ نتنياهو.. وإلّا فالهجرة الجماعيّة هي الحل

ما زالت أصداء الإفادة التي قدّمها رونين بار، رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، أمام المحكمة العليا ضدّ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تتردّد في دولة الاحتلال الإسرائيلي، لأنها كشفت أن الأخير ارتكب فعلياً سلسلة من الجرائم غير المسبوقة، ممّا يستدعي من المُدّعي العام والجمهور أن يفهموا حجم الخطَر، لأن ما قام به ليس خلافاً سياسياً، بل خطَر حقيقي يهدّد "الدولة" كلّها. وبحسب الرئيس السابق لجمعية الصحافة الأجنبية في تل أبيب، دان بير، فإن "الدولة الإسرائيلية تجاوزت خطاً أحمر آخر، لأن إفادة بار تُعتبر لائحة اتّهام تاريخية ضدّ نتنياهو، تستوجب فتح تحقيق جنائي فوراً، لأنها الوثيقة الأكثر خطورة التي يقدّمها رئيس جهاز الأمن في الدولة على الإطلاق ضدّ رئيس حكومة يستخدم سلطة ونفوذ جهاز الأمن مراراً وتكراراً لصالحه الشخصي والسياسي والقانوني، بمُطالبته مساعدته بتأخير أو تعطيل الإجراءات الجنائية ضدّه، والضغط عليه لإصدار رأي مهني يجعل ظهوره في المحكمة مستحيلاً من الناحية اللوجستية." وأشار في مقال نشرته صحيفة معاريف، إلى أن "بار رفَض مَطالب نتنياهو بمُراقبة المتظاهرين ضدّه، ومُعارضي الحكومة، واتخاذ خطوات ضدّهم، وتحديد

مُمَوّليهم، لأنها تتجاوز القيود القانونية والأخلاقية؛ بل إنه طلَب منه مُراقبة الصحفيين، ومُحاولة فرض حظر إعلامي على تحرّكاته، وهي خطوة مروعة تنتهك حريّة الصحافة؛ وطالَبه بإظهار الولاء الشخصي له في حالة حدوث أزمة دستورية، وهذا مطلب غير قانوني بشكل واضح، ويشير لتوجّه واضح لتحريض جهاز الأمن ضدّ القضاء." وأكّد أن "ما أمامنا من بعض بنود إفادة بار السريّة لا تحتوي على هجوم سياسي، بل شهادة مُوَقّعة ومَشفوعة بالقسَم من رئيس جهاز الأمن العام في الدولة، لديه القدرة على الوصول لكلّ وثيقة سريّة، دون دوافع سياسية؛ لكن الغريب أنه حتى الآن لم يتم فتح أي تحقيق من قِبل الشرطة، لأنه في أي دولة أخرى كان من شأن مثل هذه الإفادة أن تؤدّي لفتح تحقيق جنائي فوري، إلّا في "إسرائيل" 2025، التي أصبحت فيها الشرطة تحت قيادة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، المتطرّف المُدان بسلسلة جرائم، وليس لديه مصلحة بفتح تحقيق."

9 – مُطالبات "إسرائيلية" بتابوت النبي موسى من مصر.. "دُفِن تحت الأهرامات"

بثّت وسائل إعلام إسرائيلية، في تقرير مُثير للجدل نشَره موقع "واللا"، مزاعم غير مَدعومة بأي دليل علمي أو تاريخي، تَدّعي وجود تابوت عهد النبي موسى وقبر السيد المسيح أسفل الهرم الأكبر في منطقة الجيزة . واستند التقرير إلى تصريحات منسوبة لعالم أنثروبولوجيا بريطاني يُدعى بول وارنر، دون إرفاق أي وثائق أو قرائن يمكن التحقّق منها علمياً. وبحسب المزاعم التي أوردَها وارنر، فإنه اكتشف ما وصفه بـ "السرّ الأعظم في التاريخ" داخل نفَق تحت الأرض في مُحيط الأهرامات، مُدّعياً أن السلطات المصرية تتعمّد التعتيم على ما سمّاه بـ "الحقيقة الثوريّة." غير أن هذه الادّعاءات تتعارض بشكل صارخ مع الحقائق التاريخية الراسخة، إذ يعود بناء الهرم الأكبر إلى ما يقرب من 4500 عام، أي إلى حقبة تسبق ظهور اليهودية والمسيحية بقرون طويلة. ووفقاً للتقرير، فقد زعَم وارنر أنه قدّم صوراً ومسوحات ضوئية للسلطات المصرية، إلّا أن أياً من هذه المواد لم يُنشَر في دوريّات علمية مُحكّمة أو يُعرَض على هيئات أكاديمية مستقلّة، وهو ما يُفقِدها المصداقية العلمية .

واتّهم الباحث البريطاني السلطات المصرية، وعلى رأسها عالِم الآثار الشهير زاهي حواس، بعرقلة ما أسماه بـ "التقدّم المَعرفي"، بينما تؤكّد وزارة الآثار المصرية على التزامها بالتعاون مع البعثات الأجنبية ضمن أطر منهجية وقانونية مُعتمدة دولياً. وتبرز تناقضات كبيرة في هذه الادّعاءات، حيث أشار التقرير ذاته إلى أن بناء الهرم اكتمل قرابة العام 2560 قبل الميلاد، في حين يُعتقَد أن تابوت العهد – وفق الرواية اليهودية – صُنع في القرن

الثالث عشر قبل الميلاد، ما يعني أنه يعود إلى ما بعد تشييد الهرم بأكثر من 1200 عام . أما في ما يخص السيد المسيح، فإن الرواية المسيحية تُجْمِع على أن موقع دفنه في القدس، لا في مصر. وتُعَدّ هذه المَزاعم امتداداً لسلسلة من النظريات غير المُثْبَتة التي تُحاول الربط بين الآثار المصرية القديمة وبعض الروايات الدينية، رغم غياب أي أدلّة موثوقة تدعمها. وقد أكّدت الجهات الأثرية المصرية مراراً بطلان هذه الادّعاءات، مُشيرة إلى أن الأهرامات خضعت لدراسات دولية مكثّفة، لم تُسفر عن أي اكتشافات مُشابهة. وفي سياق متّصل، يُذكر أنه في حزيران/ يونيو 2019، أعادت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية إثارة الجدل حول تابوت العهد، الذي يُعتقَد – وفق الموروث اليهودي – أنه يحتوي على الألواح التي أنزلها الله على النبي موسى مُتضمّنة الوصايا العشر. ونقلت الصحيفة عن بروفيسور إسرائيلي عاد من جولة في إثيوبيا قوله إن "إسرائيل" ينبغي أن تُطالب السلطات الإثيوبية بالحصول على نسخة من الصندوق الموجود في كنيسة السيّدة مريم بمدينة أكسوم. ووفقاً للتقاليد المحليّة، فإن التابوت محفوظ تحت حراسة مُشدّدة داخل مبنى مُغلق أسفل الكنيسة، ولا يُسمح لأيّ شخص برؤيته، كما أنه يتم تغيير الحارس المسؤول عنه دورياً، نظَراً لما يُشاع عن وقوع وفيات غامضة بين من يَتولّون هذه المهمّة.